نص الدكتور علي حسين

الالتفاتة في طرح مثل هكذا مواضيع حساسة ومهمة تهم الشارع الموصلي والعراقي على وجه الخصوص الموضوع القديم- الجديد الذي يطرق مسامعنا هو قانون سانت ليغو بنسخته المحدثة لا اريد ان اخذ شرح كامل عن القانون , لكن بعد عام (2003) هذا القانون كان موجود في الانتخابات العراقية المتتالية، توقفنا عند انتخابات عام (2014) كان التعديل الاول لقانون سانت ليغو الذي قسم المقاعد او الاصوات على (1.9) .... إذا ماهي الاشكاليات والمعوقات لنقارن ما جرى في عام (2014) مع ما سيجري في انتخابات مجالس المحافظات القادمة.

الذي حصل في التعديل الاخير هو تغيير الية احتساب الاصوات الى (1.7)، إذا نركز قليلاً يتبين بان التعديل الاخير هو اقل وطأة مما حصل في عام (2014)، أي أنه كلما زاد القاسم الانتخابي كلما كان هنالك دور أكبر للأحزاب التي تدعي انها كبيرة للفوز في المقاعد الانتخابية.

إذا من هي الاحزاب الكبيرة ؟

في المجتمع العراقي بعد عام (2003) لا يوجد هنالك احزاب كبيرة ذات ايدولوجية شمولية على مستوى الدولة، هنالك احزاب مناطقية قائمة على اساس الاثنية والعرق والانتماء القومي المذهبي وهذا جعل ان كل محافظة متقوقعة في الثلة التي تحكمها. وان طرأ على بعض المحافظات نوع من التمادي من حزب الى حزب اخر.

البعض يعول على موضوع اخر انه في الانتخابات المقبلة سيكون هذا التعديل قاتل حقيقي للمستقلين والقوائم الصغيرة .... الواقع العراقي بعد عام (2003) أثبت بحكم التجربة لا وجود للمستقلين في الواقع العراقي رضينا ام ابينا الذي يحكم واقعنا اليوم هنالك تكوينات مجتمعية او التركيبة الاثنية التي تحكم الواقع العراقي، اكراد عرب بشقيه السنة والشيعة والقوميات الاخرى الاصغر عدداً او ما تسمى الاقليات, إذا انه وجود احزاب صغيرة ضمن هذا القانون قد يعرقل وصولها فما الحل؟

يتطلب ان يكون هنالك محفزات حقيقية لكسر الحواجز الضيقة والانطلاق نحو الفضاء الوطني بالتنسيق مع الاحزاب الصغيرة لولادة كيان جديد قادر على التصدي للمشهد السياسي , هذا الكيان راح يحاكي اغلبية ساحقة من المجتمع الغائب عن المشهد السياسي , اليوم انا متابع للأحداث السياسية والانتخابات من عام (2005ولغاية الانتخابات البرلمانية الاخيرة 2021) في أحسن الاحوال لم تتجاوز نسبة الذاهبين الى مراكز الاقتراع (40% الى 50%)، بينما في بعض الانتخابات كانت الانتخابات قد تكون خمسة وعشرين الى ثلاثين في المئة ، الا انه تم عملية تجميلها ووصلت الى (40%)، إذا لدي (60%) من المجتمع لم يحرك ساكنا وهذا بحد ذاته ان يكون كفيل بان نجعل من الكبير صغير ومن الصغير كبيراً .

إذا كيف يمكن أن نعمل على سحب الاغلبية الصامتة الموجودة في المجتمع ؟

نقطة أخرى ومن خلال قراءة لانتخابات 2021 نلاحظ هنالك سيطرة للقبيلة ورجال الدين في تحديد الفائزين بالدوائر الانتخابية وبنسب مرتفعة. أي أنها اصبحت مغلقة في كثير من الاحيان وصعود شخصيات ونواب ليس لكونهم يمتلكون المؤهلات لكي يصبحوا نواب ، ولكن صعودهم كان للدعم اللامحدود والمال السياسي للاحزاب المهيمنة التي أستطاعت أن تحرك العاطفة لدى المواطن الموصلي بان الشخصيات الفلانية هي مؤهلة وقادرة على التصدي للمشهد .

إذا منظمات المجتمع المدني وقواعدها الجماهيرية تستطيع ايقاف الكثير من القوانين والطعن بها لدى المحكمة الاتحادية وهنالك شواهد كثيرة لدى المحكمة الاتحادية باعتبار انها سلطة تنظر في المنازعات التي تحدث وهذا ما نصت عليه المادة (الثالثة والتسعون والمادة اربعة وتسعون) هنا يبقى دور التكوينات المجتمعية للضغط على النواب داخل قبة البرلمان لكي نؤازر بعضنا والوصول الى نتيجة مرضية في نفس الوقت .

وفي موضوع ذات صلة حصلت في أنتخابات (2014 – 2018) ,الكثير من الاحزاب الكبيرة بين قوسين عملت على منهجين المحور الاول كانت تعمل او تنادي على ان يكون هنالك حث على المشاركة في الانتخابات وبالنتيجة الذي يؤيد يذهب للانتخابات هم المؤيدين الفعليين لهذه الاحزاب لكن في الخفاء كانت هناك صفحات الكترونية تدار

من قبل هذه الاحزاب تدعو المجتمع الى مقاطعة الانتخابات لكي تضمن الفوز المريح أثناء العد والفرز . لانه كلما كانت نسبة المشاركة قليل كلما زادت أسهمها للفوز لمصلحة هذه الاحزاب وبالنتيجة ستستحوذ على اغلب المقاعد ضمن الدوائر الموجودة على مستوى المحافظات .

موقع محافظة نينوى اذا اردنا ان نقيس عليه الواقع راح نشوف انه ما من المصلحة ان تكون هناك دوائر متعددة. اعتقد بانه الدائرة الواحدة ستكون ملبية أكثر لحاجات وتطلعات المجتمع , في الحقيقة هذه الرؤية التي اعتقد بانها تكون قادرة على تغيير ولو شيء بسيط.

ورغم التوجس من الخوض في غمار مثل هكذا مواضيع يتطلب من الاحزاب والتكوينات الجديدة ان تتحرك على التكوينات المجتمعية والشخصيات المؤثرة في المجتمع للمساهمة الفاعلة لكسر حاجز الصمت وتغيير المعادلة الموجودة على ارض الواقع ومعالجة المشكلات المستعصية في الواقع العراقي والموصلي على وجه الخصوص .

إذاً التجمهر حول ولادة كيان جديد هذا الكيان راح يحاكي اغلبية ساحقة من المجتمع. وهو بحد ذاته يكون كفيل بأن نجعل من الكبير صغيراً ومن الصغير كبيراً وسحب الاغلبية الصامتة الموجودة في المجتمع.

أستحقاق محافظة نينوى من القانون .. أنا أعتقد بان الدائرة الواحدة ستكون ملبية اكثر لحاجات وتطلعات المجتمع وان كان لديه تحفظ على بعض الفقرات التي جاء بها القانون الاخير. في الختام كل ماطرحته رؤية اعتقد بانها ستكون قادرة على تغيير ولو شيء بسيط بتضافر الجهود المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني .